

زيادة تعرفة أسعار الكهرباء تسهم برفع نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني

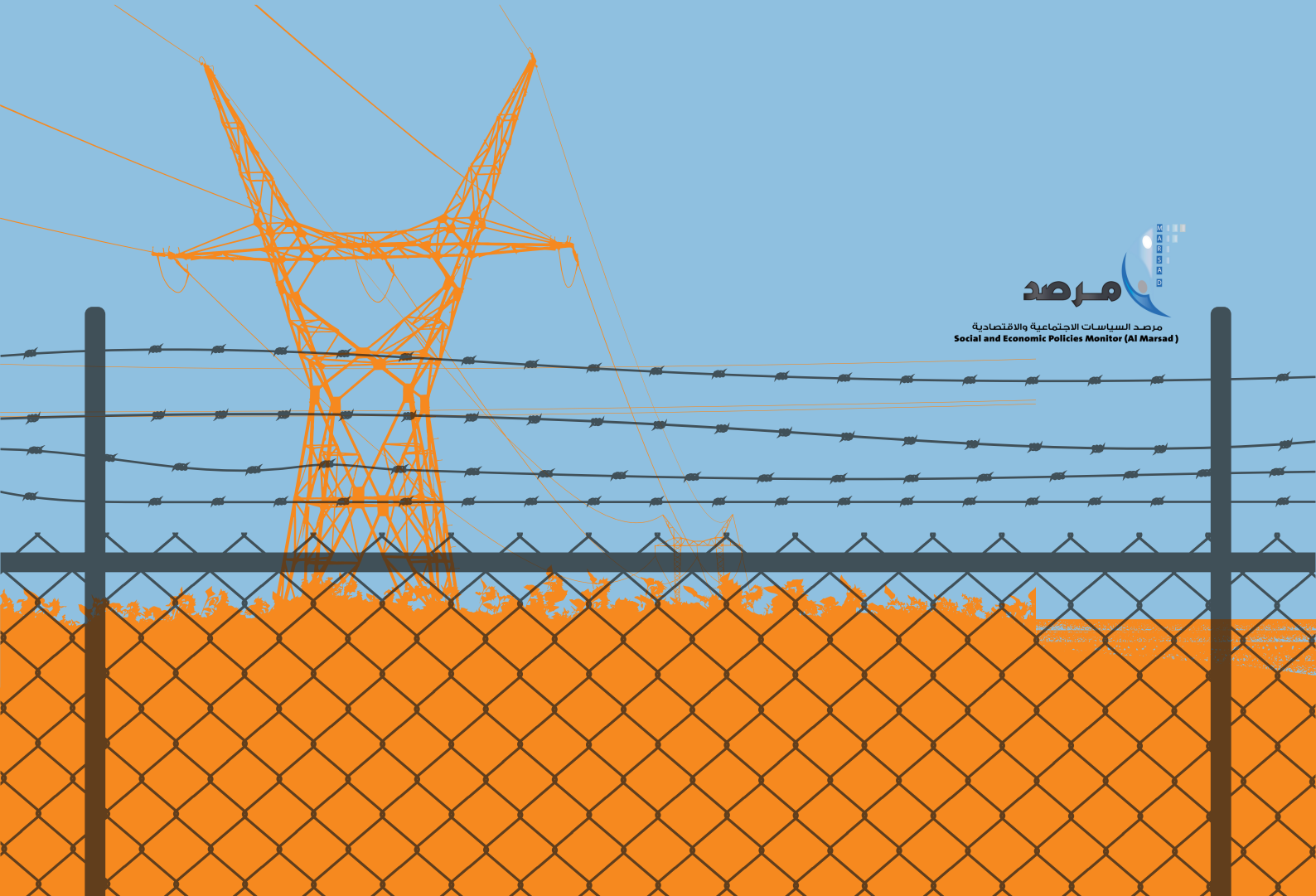


إعداد

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)





زيادة تعرفة أسعار الكهرباء تسهم برفع نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني

إعداد

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

5 شارع السهل، رام الله - فلسطين

هاتف: 02 - 2955065

البريد الإلكتروني:

almarsad@almarsad.ps

الموقع الإلكتروني:

www.almarsad.ps

جميع الحقوق محفوظة ©
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
آذار 2025

فهرس المحتويات

- 4.....تلخيص أزمة الكهرياء.....
- 5.....رفع أسعار الكهرياء: عقاب المواطن الملتزم.....
- 5.....الكهرياء: أرباح غير كافية.....
- 6.....التبريرات الواهية: لا شفافية ولا حقائق
- 6.....شركات الكهرياء والحكومة: دائرة مغلقة تولد الأزمات.....
- 7.....القروض: المواطن يدفع الفاتورة مرتين.....
- 8.....الآثار الاقتصادية و الاجتماعية: عبء إضافي على كاهل المواطن.....
- 8.....شركات الكهرياء المحلية: أزمة حقيقية أم مجرد شماعة؟.....
- 9.....رفع الأسعار: أزمة مستمرة ولا نهاية لها.....
- 10.....الخاتمة: المواطن في مواجهة أزمة متجددة.....

تلخيص أزمة الكهرباء:

إن كنت تريد تلخيصاً بسيطاً لأزمة الكهرباء فهي على النحو الآتي: اجتمعت الحكومة الفلسطينية ورفعت أسعار الكهرباء بنسبة 19%. 11% على الحكومة و 8% على المواطن، المواطن الملتزم سيدفع هذه النسبة (8%) وسيشعر بهذا الارتفاع مع اول فاتورة.

أما الحكومة والتي تعد من غير الملتزمين بدفع ما يترتب عليها وعلى مؤسساتها للشركات الموردة (تبيع المجالس المحلية الطاقة الكهربائية للناس ولا تقوم بتحويل هذه الأموال إلى الموردين، ببساطة لأن وزارة المالية الفلسطينية لا تقوم بتحويل مخصصات تلك المجالس والبلديات)

رفع هذه النسبة سيرهق المواطن الملتزم وسيزيد من الديون لصالح شركات الكهرباء. بمعنى آخر، سيسهم الرفع جزئياً بزيادة إيرادات شركات الكهرباء من خلال ما سيدفعه المواطنون الملتزمون من 8% إضافية على الفاتورة الشهرية، لكن نسبة ارتفاع الدين ستكون أعلى.

هذه خيارات العاجز لا تستطيع الحكومة القيام بدورها تجاه المجالس البلدية ولا تستطيع أن تدخل بصدام مع المخيمات الذي يدفع سكانه ضريبة الدخل والقيمة المضافة وباقي الرسوم على المعاملات الحكومية لكن لا تقدم الحكومة لهم أية خدمات. أزمة الديون لن يحلها رفع الأسعار وهذا خيار مجحف بحق الناس الملتزمين بالدفع ويقربهم من حافة الفقر أكثر وأكثر.

ومن الجدير ذكره، أن الحكومة وعدت بتوفيرها 11% فقط في السنة الأولى من الزيادة، أي أن ال 19% من الممكن أن يواجهها المواطن وحده في العام المقبل.

حتى بالنظر إلى الملتزمين في الدفع، فإنه مع ارتفاع أسعار الكهرباء، وما سيترتب عليها من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فإن المواطن سيبدأ بالتفكير في الحصول على الكهرباء بطرق غير شرعية والشبكة الكهربائية مؤهلة لهذا النوع من الأعمال (سرقات الكهرباء)، بينما شبكات الحماية غير مؤهلة لحماية المواطن الفقير.

رفع أسعار الكهرباء: عقاب المواطن الملتزم؟

استجابت الحكومة مؤخراً لارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغلاء المعيشة بطريقة قد تكون غير متوقعة للبعض: برفع تعرفه أسعار الكهرباء للعام 2025. فقد قررت الحكومة أن تساهم في زيادة الأعباء، بالتحديد في جلسة مجلس الوزراء رقم (49)، بتاريخ 5/3/2023، الجلسة التي افتتحت برفض مخططات التهجير لشعبنا ودعم صموده، أقر زيادة التعرفة بنسبة 19%.

ووفقاً لتصريح مدير الدائرة التجارية في شركة كهرباء الشمال، سيتحمل المواطن 8% من هذه الزيادة، بينما "تكرمت" الحكومة بتحمل النسبة المتبقية. أما النتيجة؟ فسيصبح سعر الكيلوواط/ساعة السكني حوالي 0.55 أغورة بدلاً من 0.51، (أما سعره الحقيقي فهو 0.607)، غير شاملة لضريبة القيمة المضافة طبعاً.

الكهرباء: أرباح غير كافية؟

إن تبرير هذه الزيادة بات مألوفاً: حوالي 86% من الكهرباء في فلسطين تُستورد من شركات "الجانب الإسرائيلي"، وبالتالي فإن أسعارنا ترتفع وتنخفض مع أسعارهم. لكن المثير للسخرية هو أن الأسعار لم ترتفع من المصدر الإسرائيلي في الوقت الحالي، فما هو السر وراء هذه الزيادة؟ الجواب جاء من القائم بأعمال رئيس سلطة الطاقة الذي قال إن الشركات الفلسطينية لا تحقق أرباحاً كافية. نعم، يبدو أن هذه الشركات الكبيرة باتت في خطر عدم تحقيق "متطلبات الإيراد"، أي ببساطة: أرباحهم ليست بالمستوى المطلوب، والحل؟ طبعاً المواطن سيدفع الثمن، كما العادة.

التبذرات الواهية: لا شفافية ولا حقائق

التبرير الأول الذي يتعلق بارتباط الأسعار بمصدرها الإسرائيلي يبدو خارج المعادلة تماماً هذه المرة، إذ لم يحدث أي رفع للأسعار من المصدر. أما التبرير الثاني، الذي يركز على "عدم تحقيق الشركات للأرباح الكافية"، فيبدو أقرب إلى حيلة. فلا توجد بيانات مالية منشورة لهذه الشركات لتوضيح حقيقة خسائرها أو أرباحها. هذه الشركات التي تُعتبر صاحبة امتياز لتقديم خدمة الكهرباء في مناطق جغرافية محددة بشكل احتكاري، تفضل عدم الإفصاح عن حساباتها المالية، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول صدقية التبرير، خاصة في ظل استمرار توسع هذه الشركات وبقائها على رأس عملها.

شركات الكهرباء والحكومة: دائرة مغلقة تولد الأزمات

إن تتبع آلية إدارة ملف الكهرباء يكشف عن نظام معقد ينتهي بتحميل المواطن تكلفة الأخطاء والفساد الإداري. يبدأ الأمر باستيراد الكهرباء، ثم تتولى شركات الكهرباء المحلية توزيعها، قبل أن تصل إلى المجالس المحلية التي تقوم بجباية الفواتير. ولكن هذه المجالس تحتجز جزءاً من الأموال لتغطية نفقاتها، نظراً لتقصير الحكومة في تحويل المستحقات المالية للمجالس المحلية. وهذا التأخير في السداد يؤدي في النهاية إلى تراكم الديون على الشركات المحلية، التي تصبح عاجزة عن تسديد مستحقاتها للمصدر الإسرائيلي، مما يؤدي إلى خصم هذه الديون من أموال المقاصة الفلسطينية. وهذا الوضع يجعل من عملية جباية الكهرباء دائرة مغلقة تتكرر فيها الأزمات، وبينما تتأخر الأموال وتتراكم الديون، يبقى المواطن هو الحلقة الأضعف في هذه السلسلة المغلقة.

القروض: المواطن يدفع الفاتورة... مرتين!

عندما تصبح الحكومة عاجزة عن الاقتراض من البنوك بسبب وصولها إلى سقف الدين، تلجأ إلى حل بسيط على حساب المواطن: القروض. فقد حصلت شركة كهرباء القدس على قرض مجمع بقيمة 500 مليون شيقل لصالح الحكومة الفلسطينية¹، وتحديدًا لتغطية الديون المتركمة على الكهرباء، إذ أن شركة كهرباء القدس تخضم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية. وهي ليست مضطرة طبعاً لأخذ قرض نيابة عن الحكومة. وهنا جاءت التسوية رفع أسعار تعرفه الكهرباء مقابل قروض من هذا النوع.

وبالتأكيد، لن تقدم البنوك هذا القرض بلا فوائد، وبالتالي يتم تحميل المواطنين فوائد هذا القرض بطريقة غير مباشرة عبر زيادة تعرفه الكهرباء. الحل بسيط ومربح للجميع: الحكومة تتنفس، الشركات تحصل على نصيبها، البنوك تربح فوائدها، والمواطن يدفع الفاتورة... مرتين!

ويبدو أن القروض على حساب المواطن، هي تكتيك الحكومة لعلاج كافة الأزمات، فمن الجدير ذكره أن أكبر دائن للحكومة، هو موظفوها الذين تقتطع منهم رواتبهم بشكل شهري، وهذا أفضل نوع من القروض، قرض بلا فائدة على حساب المواطن. ومن جهة أخرى المواطن المقترض من البنك لا يستطيع الإيفاء بالأقساط، ويضطر إلى إعادة جدولتها بفوائد إضافية.

أما شركة الكهرباء، فالقرض سيتحول إلى استثمار، بما أن الفائدة متناقصة عادة، ستكون أقل من ذلك في السنوات التالية، هذه عملية مربحة لشركات الكهرباء على المدى البعيد، بكلمات أخرى، كان الأوفر للمواطنين أن يتم تحميلهم عبئ القرض بطريقة مباشرة، عوضاً عن تحويل القرض إلى استثمار لشركات الكهرباء عبر زيادة التعرفة، ومخرج للحكومة.

¹ مقترح قرض مجمع لكهرباء القدس للمحافظة على الرواتب

الآثار الاقتصادية والاجتماعية: عبء إضافي على كاهل المواطن

إذا كانت الحكومة تتحمل 58% من الزيادة في أسعار الكهرباء، أي 220 مليون شيقل سنوياً، فإن المواطنين سيتحملون الباقي، أي 42%، مما يعادل حوالي 159 مليون شيقل سنوياً. وهذا سيؤدي إلى زيادات في أسعار العديد من السلع والخدمات، لأن الكهرباء تدخل في معظم قطاعات الإنتاج. ونتيجة لذلك، سترتفع تكاليف الإنتاج، مما يعني أن الزيادة لن تقتصر على فاتورة الكهرباء فقط، بل ستصل إلى كل جوانب الحياة، من الغذاء إلى المواصلات. ومع كل هذا، يتحدثون عن دعم المنتج الوطني وتقليل تكاليف الإنتاج، وكأن رفع أسعار الكهرباء لا يتناقض مع هذه الأهداف!

شركات الكهرباء المحلية: أزمة حقيقية أم مجرد شائعة؟

إذا كانت شركات الكهرباء تعاني من خسائر كما تدعي، فلماذا لا تقدم تقارير شفافة توضح حقيقة هذه الخسائر؟ رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية، على سبيل المثال، صرح بأن النسبة الأكبر من الزيادة في أسعار الكهرباء ستذهب مباشرة إلى جيوب شركات التوزيع، وأن أسعار الكهرباء لم ترتفع من المصدر الإسرائيلي بنسبة 8% كما يدعون. إذا كانت الشركات تعاني فعلاً من خسائر، فلماذا لا تكشف عن بياناتها المالية للمواطنين الذين يتحملون الزيادة؟

وفيما يخص شركات الكهرباء والموزعين، سيحصلون الإيراد المطلوب بسبب رفع الأسعار، الذي هو جزء من تبرير التسعيرة الجديدة، دون الخوض في المعالجات المطلوبة للملفات التي تعتبر السبب الرئيسي في العجز، وهي ليست على الإطلاق قيمة التعرفة القديمة، بقدر ما هي مرتبطة بمراكز قوى تقاطعت مصالحها، على استمرار الحالة كما هي عليه فيما يخص منظومة تزويد الكهرباء.

رفع الأسعار: أزمة مستمرة ولا نهاية لها

منذ العام 2021، والزيادات في تعرفه الكهرياء أصبحت نهجًا سنويًا لا يتوقف. في كل عام، ترتفع الأسعار تدريجيًا، سواء للعدادات العادية أو مسبقه الدفع، لتصل في النهاية إلى المواطن الذي يدفع الثمن. بشكل سنوي هناك زيادة على تعرفه الكهرياء طالت جميع الشرائح وعدادات الدفع المسبق أيضًا، تباين الارتفاع على الشرائح المختلفة بحيث كان بالمجمل عن هذه الفترة أقل ارتفاع 8.5 اغوره إلى 12 اغوره لمختلف الشرائح، الارتفاع نهجا سنويا في تعرفه الكهرياء.

هذا النهج المتكرر يزيد من التساؤلات حول إدارة ملف الكهرياء. والحل المقدم، هو تعزيز للأزمة، فنتيجة رفع التعرفة بالتوازي مع عدم سداد الديون، تعني أن حجم الديون سيصبح أكبر، فعلى المدى القريب ستتحمل الحكومة مبالغ مالية أكبر عن كهرياء المخيمات، ومبالغ مالية أكبر للكهرياء التي تستهلكها مؤسسات الدولة. أما على المدى المتوسط، ستتراجع الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي تراجع عجلة الإنتاج، مما يفاقم مشكلة ضعف توليد فرص العمل وزيادة البطالة المرتفعة اساساً، على المدى البعيد ستعيد إنتاج نفس الأزمة، أي مديونية يعاد توزيع فاتورة دفعها على المواطنين برفع الأسعار.

الخاتمة: المواطن في مواجهة أزمة متجددة

مسألة الكهرباء تتعلق بسوء إدارة هذا الملف، واستسهال حلول مثل رفع الأسعار وتحميل المواطن الملتزم الذي يدفع فاتورته مسبقاً، تقصير الجهات المختصة أمام تحمل مسؤولياتها، في متابعة ضبط مواطن الخلل، بالإضافة الى الاستمرار في الاعتماد على الاستيراد من الخارج، دون التدرج في حلول عملية، النتيجة يعاقب الملتزمين، كما كان الحال في موضوع كهرباء الريف.

وضمن مقترح الإفراج عن أموال المقاصة المودعة في النرويج، كان سداد ديون شركات الكهرباء، لتسوية أصل المتأخرات المستحقة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية على شركات التوزيع الفلسطينية²، ويتوقف الجانب الاسرائيل عن خصم صافي الإقراض لبند الكهرباء، لأن ثمنها مدفوع. إن الاستمرار في رفع أسعار الكهرباء دون تقديم حلول حقيقية لإدارة ملف الكهرباء لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. المواطن الفلسطيني الذي يعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة المرتفعة يجد نفسه مجبراً على تحمل أعباء إضافية في كل مرة تتخذ فيها الحكومة أو الشركات قراراً بزيادة الأسعار. والأسوأ من ذلك، أنه يتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد دون أن يحصل على تفسير واضح أو شفافية من الجهات المعنية.